

فبراير 2022م



وزارة المالية
Ministry of Finance



الأداء المالي

نشرة شهرية تصدر عن وزارة المالية

| يناير 2022م | | يناير 2021م |
|-------------|--------------------------------------|-------------|
| 1,010 | متوسط الإنتاج (ألف برميل يوميا) | 946 |
| 81.58 | متوسط سعر برميل النفط (دولار أمريكي) | 41.11 |
| 553.9 | صافي إيرادات النفط (مليون ر.ع.) | 284.9 |

الأداء المالي لشهر يناير مليون ر.ع.

| نسبة التغير | 2022 | | 2021 |
|-------------|-------|--------------|---------|
| %9.59 | 785.3 | الإنفاق | 716.6 |
| %85.2 | 803.3 | الإيرادات | 433.7 |
| - | 18 | العجز/الفائض | (282.9) |

الميزانية العامة للدولة تسجل فائضاً بمبلغ 18 مليون ريال عماني في يناير من عام 2022م

الإيرادات

مليون ريال عماني

| نسبة التغير | 2022 | 2021 | البيان (حتى نهاية يناير) |
|-------------|-------|-------|------------------------------------|
| %94.42 | 553.9 | 284.9 | صافي إيرادات النفط |
| %103.7 | 218.6 | 107.3 | إيرادات الغاز |
| %1.66 | 30.6 | 30.1 | الإيرادات الجارية |
| - | 0.2 | 11.4 | الإيرادات والاستردادات الرأس مالية |
| %85.2 | 803.3 | 433.7 | إجمالي الإيرادات |

سجلت الإيرادات العامة للدولة بنهاية يناير 2022م ارتفاعاً مقارنة بذات الفترة من عام 2021م بنسبة (85.2%)، ويأتي هذا الارتفاع مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط والغاز و معدل الإنتاج.

الإنفاق

شهد الإنفاق العام لشهر يناير 2022م ارتفاعاً بنسبة (9.59%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2021م، حيث بلغ الإنفاق العام للدولة نحو (785.3) مليون ريال عماني في يناير 2022م، مقارنة بتسجيل (716.6) مليون ريال عماني في يناير 2021م. كما شهد الإنفاق على بند مخصصات *خدمة الدين العام ارتفاعاً في يناير من عام 2022م مسجلة نحو (162.4) مليون ريال عماني.

*خدمة الدين العام: إحدى بنود الميزانية العامة للدولة المخصص لسداد فوائد القروض.

العجز

توضح الحسابات المالية الشهرية لشهر يناير 2022م تحقيق فائضاً مالياً بنحو (18) مليون ريال عماني، مقارنة بتسجيل عجز مالي بلغ (282.9) مليون ريال عماني في يناير 2021م.

42 مدرسة حكومية في إطار الدراسة والتنفيذ بالشراكة بين القطاعين العام والخاص

فكرة المشروع

في إطار التوجهات الحكومية لتلبية الطلب المتزايد على المدارس في مختلف محافظات السلطنة، ومن أجل تحسين جودة مرافق التعليم، تعتزم وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة المالية إنشاء 42 مدرسة في إطار مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الجهات ذات العلاقة

- وزارة التربية والتعليم
- القطاع الخاص

نطاق المشروع

- تصميم
- إنشاء
- تمويل
- تشغيل
- صيانة (DBFOM)

الأثار الاقتصادية والاجتماعية

الاستفادة من خبرات وقدرات القطاع الخاص لتقديم خدمات مبتكرة وتحقيق نمو مستدام.



إنشاء المشاريع وفق الميزانية والفترة الزمنية المحددة لها.



الاستفادة من مساحات الأراضي في كل موقع من خلال السماح للقطاع الخاص بتوفير وتطوير الأنشطة التجارية التي تخدم مجتمع كل منطقة.



تقديم الخدمات والأعمال من قبل القطاع الخاص التي لا تتعلق بالعمل الأساسي لوزارة التربية والتعليم مع بقاء خدمة التعليم خدمة أساسية تقدمها الوزارة.



تحسين جودة مرافق التعليم.



المرحلة الحالية

مرحلة تأهيل الشركات للطرح

أعلنت وزارة المالية عن مرحلة تأهيل الشركات المحلية والعالمية المختصة الراغبة بالمشاركة في المشروع.

للاطلاع على التفاصيل بإمكان زيارة الموقع الإلكتروني لوزارة المالية www.mof.gov.om

توقعات عالمية بتراجع النمو العالمي إلى 4.4% في عام 2022م

الاقتصاد العالمي

مرتفعاً على المدى القريب، بمتوسط (3.9%) في الاقتصادات المتقدمة و (5.9%) في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في عام 2022م، قبل أن يتراجع في عام 2023م. ويتوقع الصندوق أنه في حال بقاء توقعات التضخم عند هذا الحد وتراجعت شدة الجائحة، فإن التضخم المرتفع قد ينحسر مع انخفاض الانقطاعات في سلاسل الإمداد، وتشديد السياسة النقدية، وعودة الطلب المتوازن بعيداً عن الاستهلاك الكثيف للسلع.

توقع صندوق النقد الدولي في تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يناير 2022م، بأن يسجل النمو العالمي تراجعاً من (5.9%) إلى (4.4%) خلال العام الجاري، وذلك مقارنة بالتوقعات الصادرة في عدد أكتوبر 2021م. وأشار الصندوق إلى أن أخبار السلالة المتحورة "أوميكرون" أدت إلى زيادة القيود على الحركة وتقلب الأسواق المالية بنهاية عام 2021م.

كما أشار التقرير، إلى توقعات بأن يظل التضخم

أسواق النفط العالمية

بالتوترات المتعلقة بأوكرانيا، إلى جانب انحسار المخاوف بأن متحور كورونا الجديد "أوميكرون" سيكون له تأثيرات واسعة النطاق على استهلاك النفط. ومن جانب آخر، تتوقع إدارة معلومات الطاقة تراجع أسعار النفط من منتصف العام الحالي نتيجة تجاوز النمو في الإنتاج النفطي معدل النمو المتباطئ في الاستهلاك العالمي للنفط. كما تتوقع انخفاض السعر الفوري ل خام برنت إلى متوسط (75) و (68) دولاراً أمريكياً للبرميل في الربع الرابع من عام 2022م وفي عام 2023م على التوالي.

وفقاً لتقرير توقعات قطاع الطاقة قصيرة الأجل الصادر في فبراير عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فقد بلغ متوسط سعر خام برنت الفوري (87) دولاراً للبرميل في يناير من العام الجاري ومن المتوقع أن يصل (90) دولاراً للبرميل في فبراير. ولقد شهدت أسعار النفط الخام ارتفاعاً بشكل مطرد منذ منتصف عام 2020م نتيجة التراجع المستمر في مخزونات النفط العالمية، بالإضافة إلى مخاوف السوق المتزايدة بشأن احتمال حدوث اضطرابات في إمدادات النفط لاسيما فيما يتعلق

الاقتصاد المحلي

الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى (32) مليار ريال عماني بنهاية عام 2021م بمعدل نمو (13.8%) مقارنة بعام 2020م.

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنهاية الربع الثالث مسجلاً ما قيمته (24.2) مليار ريال عماني، وتشير التوقعات الأولية للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى تحسن الناتج المحلي